**الوثائق القضائية الفرنسية ومكانتها في دراسة تاريخ التشريع الفرنسي في عنابة.**

**صرهودة يوسفي، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)**

**استاذ محاضر\_أ\_**

**yousfisarhouda@gmail.com**

**مقدمة:**

تعتبر الوثائق الأرشيفية من أهم المصادر التي من خلالها نتمكن من كتابة تاريخ المدن الاقتصادي والاجتماعي في الحقبة الاستعمارية، فهي بمثابة مصدر محلي كتب للأغراض إدارية تنظمية، تعرفنا عن الحياة القضائية لمجتمع مدينة عنابة وتفاعله مع التشريعات الفرنسية، في قضايا الاحوال الشخصية ومعاملاتهم الاقتصادية، فمن خلال الوثائق التي بحوزتنا، نلاحظ استمرار الإدارة الفرنسية في استغلال فئة القضاة لصالحها طيلة الاحتلال الفرنسي، فهم الذين يطبقون التشريعات الفرنسية، وسنناقش الموضوع من منطلق طرح الاشكال الأتي: ما مدى تأثير التشريعات الفرنسية في المحاكم الشرعية؟ وماهو دور موظفى الإدارة الفرنسية في تطبيق التشريعات؟ وكيف تعاملت تشريعات السلطة الفرنسية مع قضايا الاحوال الشخصية لافراد المجتمع في عنابة خاصة قضايا الجبر الزوجي؟

1. **أهم الوثائق القضائية الفرنسية الموجودة في أرشيفات عنابة:**

في البداية لابد أن نشير إلى أن سلطة الاحتلال اهتمت بتدريس اللغة العربية، لبعث جيل من المترجمين والموظفين الإدريين، واستعمالهم كوسيلة للتوغل في أوساط المجتمع، كما عملت على التعرف على المصطلحات القضائية في الجزائر[[1]](#footnote-1).

جربت السلطات الفرنسية عدة أنواع من الحكم المباشر في أرض الجزائر بعد احتلالها، إلا أنها تعتمد عند كل تجربة جديدة الإمعان في أبعاد العنصر الإسلامي عن الحكم، ووضعه موضع المتشرد أمام أصحاب السلطات.[[2]](#footnote-2) فالقضاء[[3]](#footnote-3) في الجزائر كان صادر من الكتاب والسنة حيث أن الإدارة الفرنسية تمكنت على مر السنين من تهميش القضاء الإسلامي[[4]](#footnote-4)، كما أن جميع الإجراءات المتخدة كانت تهدف إلى تطبيق جميع التنظيمات الإدارية الفرنسية على أن الجزائر فالمادة 21من دستور 1848 تسمح لفرنسا الجزائر بإرسال ممثليهم إلى المجلس التأسيسي الفرنسي.

أما القرار المؤرخ في 16اغسطس 1848م فقد الحق المحاكم والمصالح الإدارية الخاصة بالمالية وكذلك الخاصة بالقضاء والديانات والوزارات المختصة. وفي سياق الإدماج أهمل القضاء الإسلامي ورجاله من القضاء بإلغاء المجالس الإستشارية والمجلس الأعلى للقانون الإسلامي 1875 وخفض عدد القضاة المسلمين واسندت مهامهم إلى القضاة الفرنسيين الذين أصبحوا يتولون إصدار أحكامهم طبقا للقانون الفرنسي وللشريعية الإسلامية معا.[[5]](#footnote-5)

**1-1-ىسجلات المحكمة الشرعية:** توجد في أرشيف المحكمة بعنابة وبلغ تعدادها 232 سجل خاص بالأحكام والعقود التي أصدرتها المحكمة الشرعية بالمدينة أو التي عرضت على المحكمة من جرد وإحصاء تركات الاشخاص المتوفين، إضافة إلى سجلات العصمة التي ترصد لنا عقود الزواج والطلاق وتتضمن مقدار الصداق أو نفقة الطلاق. وتغطـي الفتـرة الممتـدة من 1899 إلى 1962م، وهـذه الوثائـق نـراها مصـدرا مهمـا يساعـدنا علـى إعطـاء صـورة واضحـة عـن تاريخ التشريع.

**سجل التركات**: تفيدنا هذه الوثائق في معرفة كل مايتعلق بالمجتمع العنابي تحت الإدارة الفرنسية، كما تعرفنا على طريقة التوثيق المتبعة من قبل السلطات الفرنسية**.** تعتبر من أهم المصادر لكتابة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والإداري للجزائر بصفة عامة ومدينة عنابة بصفة خاصة في الفترة الاستعمارية يتناول سجل التركات المواضيع التالية : **الميراث، البيع ، الشراء ، الوقف ، النفقة ، النزاعات ... الخ** وهو موجود بأرشيف مجلس قضاء عنابة .

سجلت وثائقه باللغة العربية مع وجود ترجمة لها باللغة الفرنسية ، وهي تغطي الفترة الزمنية من 1945 ـ 1962 وتعتبر المواضيع التي يتناولها سجل التركات والفترة الزمنية التي يغطيها مصدرا مهما لا يمكن الاستغناء عنه ومادة أساسية تمكننا من التعرف على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية لعنابة خلال الفترة الاستعمارية.

* إحصاء هذا النوع من الوثائق كشف عن وجود ما يقارب 8 سجلات تحتوي على حوالي 2800 وثيقة.
* الجدير بذكر أن هذه الوثائق رغم أهميتها إلا أنها ظلت بعيدة عن أيدي الباحثين كما أن معظمها تعرض لتلف بسبب عدم الاهتمام والعناية بها.

**1-2-دفتر البحث الخاص بمديرية مسح الأراضي الزراعية بمدينة عنابة:** يظهر حكم**" أمين البحث "**[[6]](#footnote-6)وصلاحياته، و رأيه في القضايا وصل تعدادها إلى (31 قضية) ، وتعبر هذه الوثائق بوضوح عن دور الميراث في إرساء الملكيات النسائية و كمثال على ذلك عثرنا على وثيقة اقتسام أملاك للسيد "**بشيري صالح بن موسى**" حيث تخلف عنه ملكية منقولة متمثلة له في حيوان و أثاث محل قسم بين ابنه" **بشيري مسعود"** من الزوجة الأولى و زوجته الثانية **"براك حدة بنت سليمان"** و كان نصيب الزوجة جزء واحد من الثمن ما قدره (263500 فرنك)[[7]](#footnote-7).

**1-3- سجل الحفظ العقاري لمدينة بونة :**

سجل رقم 132 ، المؤرخ **(1865إلى 1959)** يرصد ملكيات أهالي مدينة عنابة أثناء الفترة الاستعمارية ، و قضايا الميراث و الملكيات الخاصة بالمدينة ، إضافة إلى عقود البيع و الرهن و الحجر و الهبة ، و يصدر الأحكام و يفصل فيها ضمن وثائق عمال الإدارة الفرنسية خاصة في النزاعات المتعلقة بالتركات.

**1-4-أرشيف المحافظة العقارية:**

تعد المحافظة العقارية لولاية عنابة إحدى الوحدات الأرشيفية المهمة في ضبط وحفظ وإستقرار الملكيات العقارية. تم تأسيسها سنة 1833 من طرف الفرنسين بعدما كانت تابعة لعمالة قسنطينة. يوجد أرشيف المحافظة بالطابق الثالث، تبلغ مساحته 4أمتار على 3متر مع العلم انه هو نفسه المكتب وهو مخزن الأرشيف، سُجلت وثائقه باللغة الفرنسية وهي تغطي الفترة من (1871\_1947) إلا أنه بعد الآستقلال تم تسجيلها باللغة العربية.

تعتبر العقود الموجودة بهذه المحافظة مصدرا مهما لا يمكن الإستغناء عنه بحيث تمكننا من التعرف على الحياة الإجتماعية والإقتصادية والإدارية لمدينة عنابة خلال الفترة الإستعمارية. يوجد بالأرشيف 7رفوف معدنية بها 1387سجل في شكل مجلدات وتضم 110960 عقد مرتبة بشكل تسلسلي وليست مصنفة أي لم تكن سجلات(عقود البيع أو الوقف ،الهبة...كلاً على حدى) و إنما كانت تحتوي السجلات على مجموعة من العقود المتنوعة.

ومن مهام المحافظة العقارية حفظ الوثائق العقارية وترتيبها كما لها دور إعلام الغير بمختلف المعاملات التي تم شهرها على مستواها. مثال ذلك ردها على طلبات الأفراد المتعلقة بالإجراءات السلبية والإجابية الواردة على العقارات،وتسليمها الدفاتر العقارية في المناطق التي تمت فيها عمليات مسح الأراضى. تهدف من خلال هذه العملية إلى حماية الملكية العقارية والمعاملات الواردة عليها.

يلاحظ على أرشيف المحافظة أنه تمت فهرسة للوثائق التي يتم التعرف عليها من خلال الألقاب .أما ما يلاحظ على العقود فإن الألقاب تغيب ويكتب فقط ابن مثل بن مرابط بن، سليمان ... إلخ.

**1-5- الأرشيـف البلـدي لبلديـة عنابـة.**

يحتـوي الأرشيـف البلـدي لولايـة عنابـة علـى عـددا هائـلا من الأرشيف في مختلـف المجـالات منهـا عقـود زواج الأوروبييـن المعمـرين بمختلـف العينـات و عـدد هـذه العقـود اثـنا عشـر و بعضهـا مسجـل في البلـدية و بعضهـا مسجـل عنـد الموثـق.

**1-6-سجل المنازعات لبلدية بـــونة :**

قبل الحديث عن السجل ارتأينا أن نعطي فكرة عن بلدية عنابة و بدايات تأسيسها حيث عملت السلطات الاستعمارية منذ احتلال مدينة عنابه منذ 1830م على إرساء قواعد بلدية وإنشاء المجالس البلدية وقد قدرت مساحتها في الفترة الاستعمارية ب 22 كم2 ، كان مقرها في البداية بنهج جيماب تولى رئاستها '' إبرسباردي بو'' إلا أن مقرها هدم سنة 1842م ، ويعتبر أول تأسيس رسمي للبلدية في 28 أو 31 جانفي 1848م، بميزانية قدرها 1،458،000. [[8]](#footnote-8)

وأول من أسندت إليه رئاسة البلدية وإدارتها '' بيار أغستين لا كومب '' [[9]](#footnote-9) الذي عين بقرار إمبراطوري ، وتتألف بلدية عنابه نهائيا في 03/07/ 1854م من رئيس وعشرة مستشارين**،** يحتوي هذا السجل على قضايا النزاع بين الأهالي و بلدية ولاية بونة خلال الفترة الاستعمارية و دعاوي و قضايا المواطنين المرفوعة ضد أطراف النزاع أو الإدارة الفرنسية.إلا أننا بحكم أننا قمنا بدراسة موضوع المرأة في عنابة في فرقة البحثفاننا استخرنا نزاعات النساء مع بلدية عنابه : وجدنا مجموعة لا بأس بها من حالات النزاع بين المرأة الممثلة بشخصها أو بوكيلها والبلدية الممثلة أحيانا برئيسها أو بنواب مجلسها البلدي من خلال سجل المنازعات لمدينة عنابه، فأول نزاع يعود إلى تاريخ شهر مارس 1912م ، بطلب من السيدة **''بيسدان مسعودة ''** القاطنة ببونه ونجد في المحضر الذي قدمته إلى رئيس مقاطعة قسنطينة :

**'' السيدة / بيسدان مسعودة المولودة بعائلة زهيرة أو الزهرة القاطنة ببونة ، الزوجة حضرت وتسرح بالسيد قيز جاكوب بدون مهنة القاطن هو أيضا ببونة المدعو جاكوب قيز بدون مهنة القاطن بمدينة بونة وتشكو وتسرح السيدة بسدن مسعودة بزوج المسمى .كل من الاثنين تقدما المدعو فردناندمارشي ومدافع لدى المحكمة المدنية ببونة . لنا الشرف بعرض بتاريخ 17 أكتوبر الأخير بالملكية الكاملة تعرضت للفياضان والخسارة تقدر بمبلغ 251 فرنك و99 ... هذه الفيضانات نتجت تابعا لانفجار في ملكية مياه جوفية آتية من مشتلة ... وهذه المياه الجوفية نشأت بسبب خنق الرمال والدورات البيت وكذلك الأغصان التي جلبت بمياه الأمطار في القناة ومكان سيلان المياه وهذا ناتج على :**

ـــــــــ وضع القناة معطوبة وعلى شكل قوس تحت القبة .

ـــــــــ لأنها لم تحمل شباك مانع لأوراق وأغصان الأشجار .

ــ لأن بلدية بونة تتهاون في إجراءات تنظيف القناة لأنه قدوم الشتاء، هذه الأسباب شكلت غلطات كبيرة حملت مسؤولية الخسائر بلدية بونة المصادق عليها من طرف العارض ...''

تصرح السيدة **"بيسدان مسعودة"** بأن ملكيتها المتمثلة في البيت تعرضت لأضرار من جراء الفيضانات الذي كان سببها إهمال عمال البلدية لتصليح قنوات المجاري مما أدى إلى حدوث أضرار في المنزل وأشارت السيدة في مذكرتها التي رفعتها إلى البلدية إلى ظروفها وظروف زوجها العاطل عن العمل إلا أن هذه القضية لم تجد آذان صاغية في بلدية عنابة مما أدى بها إلى رفع قضيتها إلى عمالة قسنطينة على يد السيد **''جون مارشي''**[[10]](#footnote-10)**،** حيثقدرهذا الأخير الخسارة التي تعرض لها بيت السيدة **''بيسد ن مسعودة ''** مبلغ قدره 510 فرنك و99 سنتيما وقد حكمت مدينة قسنطينة على بلدية عنابة بأن تعوض للسيدة بيدس كامل الخسارة وذلك بتعيين خبير يشرف على عمليات الترميم التي ستقوم بها بلدية عنابة داخل ملكية المرأة وزوجها.

إلى جانب ذلك وجدنا نزاع آخر وهذه المرة كان بين مصلحة الحالة المدنية لبلدية عنابة والسيد **'' زاوي مصطفي بن حسان ''** الذي زور شهادة ميلاد **''مرداسي حدة ''** وشهادة وفاة **''زاوي عائشة''** وقد رفعت هذه الأخيرة القضية ضد مصلحة الحالة المدنية [[11]](#footnote-11) لبلدية عنابة فرفعت البلدية قضية ضد زاوي مصطفى مع العلم أن هذا الأخير قد قدم شهادة وفاة موقعة من طرف الطبيب Serny وقد أودعت **'' زاوي عائشة ''** ملف مكون من ثمانية وثائق لدى وكيل الجمهورية لمدينة عنابة في 16 سبتمبر 1944م واتصلت بالسيدة **''مرداسي حدة بنت البغدادي ''** لأنها زورت شهادة ميلادها [[12]](#footnote-12) أما الحكم الصادر في هذه القضية فلم نعثر على وثائق تعبر عنه .

أما فيما يخص النساء المعمرات فقد بينت الوثائق وجود نزاع حدث في عهدة رئيس البلدية **''بيار أوغسطين لاكومب ''** بين المعمرات والبلدية وهن السيدة **'' راشال فلوشي''** و**'' كميل بنستي ''** صاحبات أملاك ومقيمات ببلدية عنابة الممثلات في وكيلهن **''مرجي إبراهيم''** وحسب الوثيقة تم الاتفاق على مايلي: **'' يقوم السيد مراجي بعقد تأجير –دون قيد أو شرط- لفائدة السيد لاكومب بصفته المتفق عليها وذلك لمدة عامين إبتداءا من شهر جويلية المنصرم أين خول للمستأجر حق التصرفبالملكية ويمكن تجديد هذا العقد لثلاث فترات أخرى تدوم كل منها سنتين أين يتعين إعادة مليء إجراءات التسجيل ويلزم الأجر بإحضار المستأجرين قبل انتهاء المدة المتفق عليها بثلاثة أشهر مسبقا إذا كان هذا الأخير لا يرغب في تجديد العقد :**

1. **طابق أرضي بفناء مسقف بالحجر الأزرق مع بئر في وسطه.**
2. **طابق أول يعلوه (سقف) سطح.**

يقع المسكن بمدينة بونة شارع كيرمان على طريق المدفعية شقة مملكة للمذكور أعلاه ولموكلاته أين سينشئ السيد لاكومب فرع لدير الراهبات .يتم تأجير البيت السالف ذكره دون شروط أخرى ويحق للمستأجر أن يجري عليه التغيرات أو الفتوحات التي يقتضيها الدير ، تقدر كلفة الإستأجار بمئة وخمسين فرنك وذلك كل ثلاثة أشهر وبالاتفاق مع وكلائه أقر السيد دومينيك فيليب صاحب أملاك مقيم بمدينة بونة المسجل بتاريخ الثاني والعشرين أوت المنصرم وافق السيد مراجي أن يتسلم السيد فيليب الإيجار في حسابه كما يقر بكلفة الإيجار التي كانت ستدفع له في نهاية الثلاثي الأول وذلك بعد التنازل السالف ذكره، يتحمل المستأجر تكاليف التصليحات والعناية بالمكان أما الإصلاحات الكبيرة فتبقى على عاتق صاحب البيت، صدر وصودق عليه في بونة بتاريخ 6 نوفمبر1848م بحضور السيد غيران تروفوز مترجم للغة العربية مقيم ببونة والذي قام بترجمة نص هذه الوثائق شفهيا من الفرنسية إلى العربية لسيد مراجي الذي صرح بإستعابه لمضمونها كما صادق على ما تنص عليه**.** وقد وقع على هذا المقرر حسب هذه الوثيقة كل إبراهيم مراجي ، غيران تروفوز وسجل من طرف دويليكان ببونة في 17 نوفمبر1848م.

لم يرفق بأي شروط مما جعل رئيس البلدية يقوم بإصلاحات ويطلب من المالكات عدم مطالبة البلدية بالإيجار حتى يسددن تكاليف الإصلاحات وهذا ما دفع بهن إلى رفع دعوة ضد البلدية وصدر حكم بخصوص هذه القضية بأن يتم تأجير البيت دون شروط ويحق للمستأجرين الراهبات إجراء عليه تغييرات التي يقتضيها الدير تقدر كلفة الاستئجار ب 150 فرنك تدفع كل ثلاثة أشهر واتفقالسيد**''مرجي إبراهيم''** وكيل السيدات وقرر تخليه عن كلفة الإيجار لسنة واحدة [[13]](#footnote-13)

1. **قوانين الاحوال الشحصية في عنابة من خلال الوثائق:**

أن القضاء الإسلامي في الجزائر عامة اقتصر على قضايا الأحوال الشخصية زواج، طلاق ، إرث ، ففي سنة 1873 صدر قانون ينص على إجبارية الزواج بحضور القاضي واعتبار ذلك وحده صيغة الزواج المعترف به قانونيا[[14]](#footnote-14)، فالمرأة العنابية كانت تتزوج أمام القاضي، ويمثلها وليها، وانصبت جهود المحكمة الفرنسية على إضفاء بعض اللمسات الأخلاقية على حق **"الجبر الزوجي"[[15]](#footnote-15)** فبدأت بالتأكيد على أنه حق بيد الوالد أو الوصي أو القاضي، واستثناء الأعمام من ذلك، وقد عثرنا في السجلات على مجموعة لأبأس بها من عقود الزواج التي تشير إلى الجبر ومنها العقد التالي:

**" الحمد لله رسم نكاح أمام الباش عدل الأول رسم نكاح الشاب ضال باش مصطفى بن محمد بن ضال باش البوني أمة الله بنقي مسعودة وتدعى رقية بنت الحاج سليمان بن عمر بنقي البوني عمرها 17 سنة بكر بالغ مجبرة على صداق قدره ألفا فرنكية كلها برسم حلول زوجها منه أبوها وبعد العقد اشترط أبو الزوجة على الزوج بأن يسكنها بجواره ولا يخرجها داره إلا برضاها ... "[[16]](#footnote-16)**

واعترفت السلطة الفرنسية بحق الوالد في جبر البنات الإبكار على الزواج وبذلك تخرج الثيب من الجبر إذ لا يمكن فرض الزواج على الثيب إلا برضاها وصدرت هذه الأحكام في 1881 – 1882م[[17]](#footnote-17)، أما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة ضد تعددية الزوجات التي قدرت حسب إحصائيات 1851م ب 15,6 فكانت مفتقرة للتأسيس إذ لم تكن تمثل وقتها بعضا من مخالفات سلوك مضى[[18]](#footnote-18)، وفيما يخص الطلاق[[19]](#footnote-19) فقد أشارت المراجع إلى " الخولة " أو الطلاق بالتراضي وهي أن تقدم الزوجة للزوج مبلغا من المال لتحريرها ويدعوه بالفدية وهو أمر يرفضه القرآن لقوله تعالى : " ولا يحل لكم أن تأخذوا مما أتيتموهن شيئا"[[20]](#footnote-20).

عثرنا على حالات يشترط الزوج على زوجته مبلغا من المال مقابل التطليق وتراوح المبلغ بين (20 و 100) فرنكية ووجدت هذه الظاهرة في (06) عقود، كما سجلنا حالة أخرى وفيها الزوج يشترط على زوجته أن تدفع له (100) فرنكية إذا تزوجت بغيره[[21]](#footnote-21). لم يتم موافقة التشريع الفرنسي على سن ما يعرف " لفدي " إلا في قانون 19 ماي 1931م وقد فيه أنه لاينبغي على المبلغ أن يتجاوز قيمة الصداق[[22]](#footnote-22).

تعرف المرأة في عقد الزواج أو الطلاق باسمها الثلاثي اسمها ثم اسم أبيها وأخيرا اسم الجد[[23]](#footnote-23) وكمثال على ذلك **" الحمد لله رسم نكاح بسوق موريس أمام الشيخ القاضي تزوج الشاب بلجي صالح بن عمر بن أحمد الساكن كمبير ادوغ ــــ عنابة ــــ أمة الله الزهراء بنت محمد الوشاوية عديمة اللقب على صداق قدره 25 دورية ..."[[24]](#footnote-24)** يشير العقد إلى أن الزهراء بنت محمد عديمة اللقب أي أنها مازالت بدون لقب برغم من صدور عدة قوانين تنص على منح كل أهلي اسما عائليا ومن بين هذه القوانين نذكر قانون سنة 1873 المتعلق بالملكية الفردية حيث نصت تدابير مادته 17 على: " يجب أن يتضمن كل عقد ملكية اسما عائليا يضاف إلى الاسم والكنية السابقين الذين عرف بهما الأهلي المصرح بملكيته "، وفي سنة 1882م صدر قانون تتقرر بموجبه إنشاء سجلات الحالة المدنية الخاصة بمسلمين الجزائر إلا أنه مازال من هناك من يحتفظ باسمه الثلاثي، فمشروع إنشاء منظومة الأحوال المدنية في نظر المسلمين فكرة خارقة لأن الخجل هو الذي يمنعهم من التلفظ جهرا بأسماء أمهاتهم أو زوجاتهم. ترسخت ظاهرة الاسم المزدوج أو الاسم الثنائي كان لأحدهما مقام أو دور رسمي حيث يسجل في الدفتر وقد يكون من احتيار الولي أو صاحب السلطة المعنوية في البيت وفي الظرف واسم متداول قد يقترح من غيره.[[25]](#footnote-25)فبالإضافة إلى ذلك صدرت مجموعة من المراسيم تتضمن تعميم ضبط سجلات الحالة المدنية في مختلف البلديات وتسجيل الولادات[[26]](#footnote-26) والوفيات والزواج والطلاق. ومع وصول "الجنرال ديغول" للحكم صرح قائلا : " هناك تركيبة عائلية جديدة إذ يسمح للمرأة أن تتحرر تماما ، لابد لها أن تتجاوز عبء العائلة التي تضع لها الحواجز والحدود حيث تفرض عليها الوصاية يجب فك قيد يد المرأة لتساهم في الإنتاج وبذلك تلبي حاجيات بيتها وتصون كرامتها " وبالرغم من هذا بقيت الأسرة في الجزائر مميزة بمميزات خاصة منها : التمسك القوي بالدين الإسلامي والمحافظة على شرف الأسرة وعرضها[[27]](#footnote-27).

واشترط ديغول في فيفري1959م وجوب أن يكون عقد الزواج موثقا ويرضي الزوجين بكل حرية وألا يرخص للفتيات غير البالغات الزواج إلا في حدود سن الخامسة عشر ولا يكون الزواج والطلاق شرعيا إلا إذا كان العقد مسجلا عند القاضي أو ضابط الحالة المدنية ويسجل في دفتر الحالة المدنية كما جعل من الطلاق حق للمرأة والرجل على السواء وجعلت للنساء المطلقات الحق في المنحة وقد أوكلت مهمة تنفيذ هذه الشروط للسلطات العسكرية مع الحث على نشرها في أوساط الجزائريين.

**3-قضايا الميراث :**

يعتبر الميراث من أهم القضايا المطروحة أمام المحكمة بمدينة عنابة ، وهذا ما سجلناه من خلال الوثائق حيث وصل تعداد الوثائق(100)وثيقة موزعة بين سجل التركات (30) وسجل دفتر البحث العام (70) عقد وقد اختلفت درجات القرابة بين المرأة والمورث فنجد أنها ورثت زوجها وأبيها وعقود قسمة التركات التي أخذناها من سجل دفتر البحث العام يظهر حكم أمين البحث في (31) عقد وتعبر بوضوح عن دور الميراث في إرساء الملكية للنساء ، كما تعطي هذه الوثائق فكرة واضحة عن طريقة مطالبة المرأة العنابية بحقها ومن ذلك اقتسام تركة " محمد بن السعيد" بين أفراد عائلته حيث تخلف عنه مبلغ قدره 4050 فرنك فناب أمه بيكاس زغداء 32 جزء قدر ب 560 فرنك و 12 سنتيم وناب الزوجة " بكار نوة " في سهمها الذي هو 24 جزء ب 420 فرنكا ، وناب كل بنت في سهمها الذي هو 17 جزء قدر ب 297 فرنكا و61 سنتيما ولأنهما قاصرتان حاز وكيلهما 2280 فرنك و 88 سنتيما وناب كل واحد من الأولاد الذكور 27 جزء قدره 595 فرنك و22 سنتيما.[[28]](#footnote-28)

من الوثائق المسجلة في سجل التركات حضور المرأة بشخصها في أغلب الأحيان فيما عدا القاصر التي تستخدم الوكيل، وأحكام هذا السجل صادرة عن القاضي أو الباش عدل[[29]](#footnote-29) وتعتمد في أغلب الأحيان على الفرائض وأحكام المواريث أما ما نلاحظه من خلال وثائق سجل دفتر البحث العام أن حل النزاع حول الميراث وخاصة حول العقارات يكون بيد أمين البحث الذي له كل الصلاحيات في إصدار الأحكام وحكمه يعادل حكم القاضي في المحكمة وأعطته السلطة الفرنسية كامل الصلاحيات، فهو يحكم بما يخدم فرنسا فيستبعد من يريد كمثال على ذلك :

**" بوعشة خروفة بنت عبد الله السكان برأس الحديد القطعتين عدد 436 و 468 ملك أجدادها برسالتي 23 ــــ 03 سبتمبر استحقت قطعة أرض أراد أبناء أخيها الاستيلاء عليها واستحقت منابا في الأرض التي في حيازة أخيها بوعشة محمد لكن أمين البحث استبعدها من ميراثها الشرعي بسبب عدم استغلالها "**[[30]](#footnote-30)

كما سجلنا نزاع النساء حول قضايا ميراث البندقية التي وردت في الوثائق باسم "المكحلة " وسجلنا ذلك في (5) وثائق وكلها تنازلت فيها المرأة على البندقية مقابل مبلغ مالي يسلم خارج المحكمة ومن ذلك ما سجلناه في العقد التالي :

**" ... بعد أن توفي المرحوم بشير بن صالح بن موسى بمحل سكناه دوار الطبيقة حوز إيدوغ عن زوجه براك حدة بنت سليمان وولده من غيرها بشيري مسعود المالك أمره لا غير وتخلف عنه مخلف من جملته بندقية ذات جعبتين قومت ب أربعة آلاف فرنك حضرت الآن الزوجة براك حدة المذكورة وأشهدت على نفسها أنها سلمت في منابها في البندقية لربيبها بشيري مسعود بن صالح بثمن قدره لجميع المناب المسلم فيه خمسمائة فرنك اعترفت المسلمة بقبضها من المسلم له خارج المحكمة وأبرأته منها الإبراء التام الشامل العام وقدمت البندقية للمسلم له بشيري مسعود ليكتبها باسمه وعرف بهما كل من علم الطاهر بن البشير من سكان الطبيقة وبراك عمار بن محمد من سكان عنابة ... "**[[31]](#footnote-31)

وكانت البندقية يعلم عليها بحروف باذن من السيد عامل العمالة[[32]](#footnote-32). كما تشير الوثائق إلى أن النساء في مدينة عنابة قد كانت لهم نزاعات حول ملكيات أخرى " كسهام الدخان "[[33]](#footnote-33) التي عادة ما تنتهي بتنازل المرأة عنها ومن ذلك :

**" ... حضرت الولية بوشارب الشهباء بنت موسى أيم المرحوم بوشارب علي بن عمار الساكنة القحموصية وأشهدت على نفسها حال جواز أمرها شرعا أنها سلمت لولديها بوشارب إسماعيل وخيرة ولدي علي بن عمار من السكنى جميع منابها من سهام الدخان المتخلفة لدى جمعية الطابكوب بعنابة .... بثمن قدره ألف فرنكية اعترفت المسلمة بقبضها من المسلم لهما خارج المحكمة ..."**[[34]](#footnote-34)**.**

والعقد يثبت أن المرأة التي تنازلت قبضت الثمن خارج المحكمة وليس لدينا ما يثبت أن المرأة قبضت فعلا ، وبالتالي يكون التنازل أمام القاضي في المحكمة صوري وبطريقة شرعية لاستحواذ الرجل على نصيب المرأة من الميراث .

**خاتمة:**

في ختام هذه نصل لمجموعة من النتائج أهمها:

أن ثراء وتنوع هذا الرصيد من الوثائق الأرشيفية التي توفرت على موضوعات في شتى مظاهر الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية كما أن هذه العقود تعكس لنا الدور الذي أصبح يؤديه القاضي.

سجلنا أن الوثائق تكتب باللغتين العربية والفرنسية وهي تغطي الفترة الممتدة من (1871-1947) فهذه العقود لا يمكننا الإستغناء عنها . في كتابة التاريخ المحلي لمدينة عنابة.

تعتبر مصدر هام ومادة أساسية خام تمكن الباحثين في مجال تاريخ الجزائر المعاصر من الإطلاع على أحوال مدينة عنابة تحت حكم الادارة الاستعمارية.

تميزت هذه المادة الأرشيفية بالتنوع في مواضعها. ومعطياتها أقرب إلى الحقيقة التاريخية، ومن خلال عينة البحث توصلنا إلى أن الموظفين في المحكمة الشرعية بمدينة عنابة كان من بينهم : القاضي: كحلي نوار والباشا عدول: بوسنة الطيب والعدول في المحكمة الشرعية: التلمساني الشاذلي وهؤلاء الموظفين القانونيين بمحكمة عنابة هم كلهم من أصول جزائرية يتحدثون ويكتبون اللغة العربية.

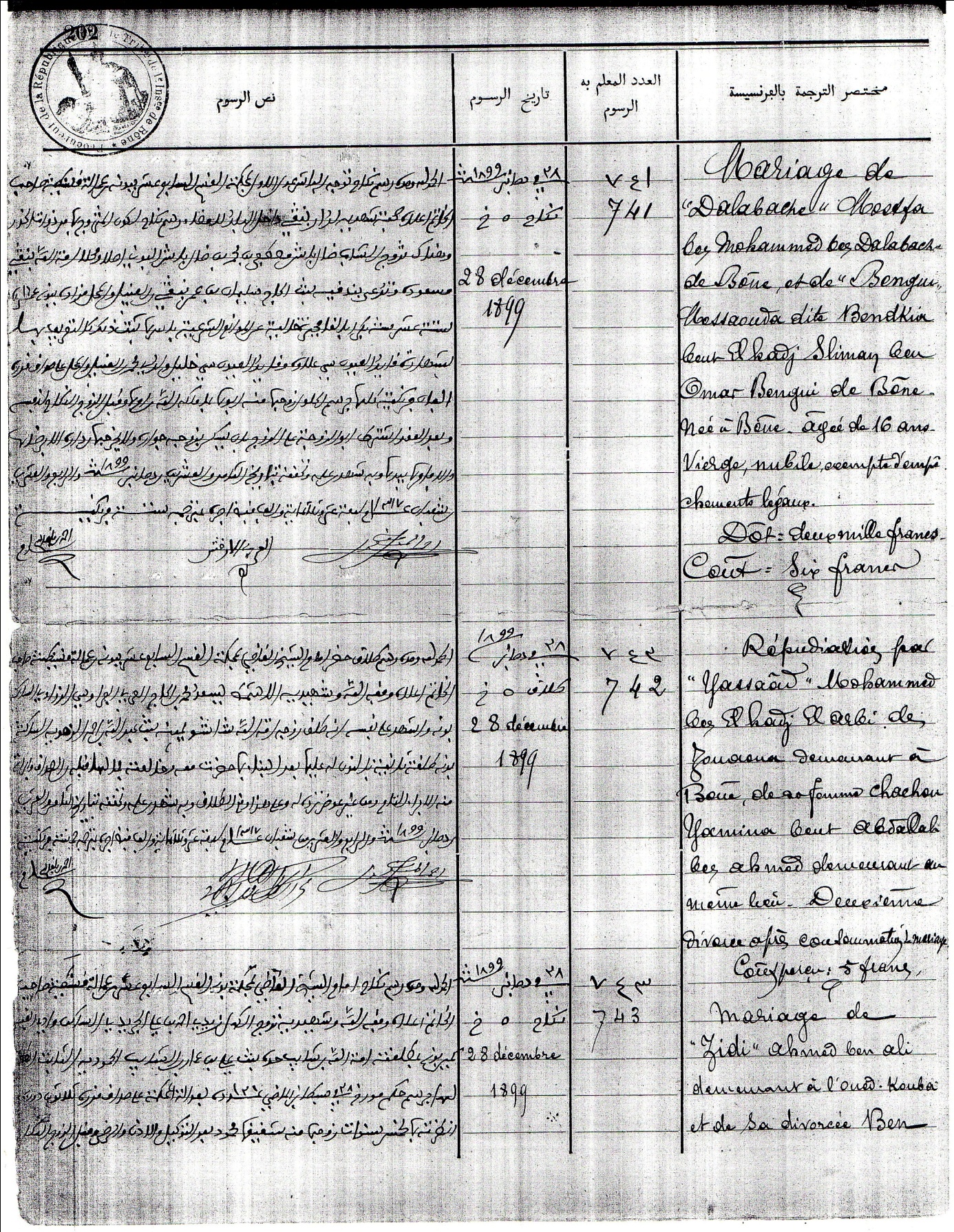
ومن قراءة العقود نلاحظ أنه رعيت دقة لامتناهية في صياغة العقود وفي كتابة البيانات الشخصية للمتعاملين والشهود فصياغة عقود الزواج تختلف عن صياغة عقود البيع أو عقود المفاصلة ... ولتوثيق العقود منافع كثيرة أهمها :

1. صيانة الأموال وقطع المنازعة بين أطراف النزاع .
2. الحرص على تسجيل معاملات مبادلات الأهالي مع إرفاقها بترجمة .
3. تطبيق القوانين الفرنسية خاصة قوانين الملكية والمصادر

نلاحظ أيضا أن فرنسا عملت على إخضاع القضاء الإسلامي للمكاتب العربية والمحاكم الفرنسية وإلغاء القانون الجنائي الإسلامي، أي تطبيق الحدود في المناطق الخاضعة للإحتلال، وتطبيق القانون المدني الفرنسي على الجزائريين في المناطق المدنية الآخد بالإتساع في تلك الأيام وفرض ترجمة أحكام القضاة المسلمين إلى الفرنسية منذ عام 1860م وتشجيع إحتكام الجزائريين أمام قضاة الصلح الفرنسي ومحاولة إستمالة القضاة الجزائريين الذي نجحت مع بعضهم، كالقاض( محمد الشاذلي القسنطيني، عزل القاضي المفتي الحنفي، محمد بن العنابي، المفتي مصطفى بن الكبابطي والقاضي محمد الغرزولي من عنابة.

أما فيما يخص محتوى السجلات من مادة خبرية هامة ارتاينا إلى رصد نوعية العلاقة التي كانت تربط بين السكان الأصليين والرعية والاعيان وبين العناصر الأجنيبة ،عسكريين واداريين خاصة وإن هذه السجلات لم نرصد عقود الزواج والطلاق فحسب بل رصدت العديد من العقود الخاصة بالمعاملات المالية مثل عقود المصالحة ،والتوكيل وغيرها من العقود .

**ملحق رقم (01): وثيقة من سجل الزواج والطلاق [[35]](#footnote-35)**



. **قائمة المصادر والمراجع:**

**الأرشيفات:**

**\_دفتر البحث العام ، رقم 56 ، دوار إيدوغ ، أراض عرش قبيلة التريعات.**

**\_سجل الفرائض ، رقم 247 ، المؤرخ 10/04/1 945 إلى 17/06/1947**

**Registre de contention date de document, 31, mars ,1913 .** **Registre de contention date de document ,16 septembre ,1944 .**

**المصادر والمراجع:**

- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، د ط ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة،ص99.

- إيفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين1830-1880، ترجمة: محمد عبد الكريم بوزغلة، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

- بورغدة رمضان، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال 1830 ـ 1892م، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، عدد 26، منشورات جامعة قالمة، 2009م.

- خامس سامية وآخرون، مسيرة نضال المرأة الجزائرية في الحركة الوطنية والثورة، كفاح المرأة الجزائرية دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، ط2، دار هومة، 2007م.

- سعيد دحماني، من هيبون بونة إلى عنابة، دط، دار الهدى، الجزائر، 2002م.

- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 ـ 1919، ترجمة حاج مسعود بلعريبي، د.ط ، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007 م.

- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 ـ 1919، ترجمة حاج مسعود بلعريبي، د.ط، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.

- صباغ ليلى: عنابة اسمها وموقعها وعلاقتها مع العالم المتوسطي حتى الاحتلال الفرنسي ، مجلة الأصالة ، عدد 34- 35 ، وزارة التعليم ، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر ، 1976م ، ص 56.

- عبد الحميد زوزو: تاريخ الإستعمار والتحرر في إفريقيا و آسيا ،دط ،د م ج ،الجزائر 2009 ص ص71-73

- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830– 1962 )، طبعة خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008 .

- فاطمة الزهراء قشي، أسماؤنا في قرنين، منشور في: مصطفى الأشرف ، المسار والأعمال، المرجع، تقديم: عمر لرجان، دط، دار القصبة، الجزائر، 2006م.

- محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر: الولاية، البلدية 1516 ـ 1962، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م.

- محمد المهدي بن علي شعيب، أم الحواضر في الماضي والحاضر، مطبعة البعث، الجزائر، 1980م.

- محمد جندلي، عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث، ط2، ج2، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2008م.

- نعمان بن عبد الرزاق السامرائي: النظام السياسي في الإسلام، ط2 ،الرياض ، 2000، ص 152.

* عبد الباسط قلفاط، **سياسة الاحتلال الفرنسي اتجاه القضاء الاسلامي في الجزائر مابين 1830-1892م**، إصدرات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،2015م.

-محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج 1 ،م إ ك ع ،1999، .

* محمد خير الدين، مذكرات، دط، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دت .
* هند قديد، دور المرأة أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، ط2، دار هومة، الجزائر، 2007 م.
* يسمينة زمولي، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن التاسع عشر 1870 – 1900 – قسنطينة نموذجا – ط1، دار البصائر، الجزائر، 2007م.
* يمينة بحيري، وثائق سكان شرشال بسجلات المحكمة الشرعية 1850 - 1873، مجلة المصادر، عدد 20، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، 2009م.
* يمينة بشي، مآثر المرأة الجزائرية خلال قرن من الاحتلال، مجلة المصادر، عدد 03، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2000م .

1. - عبد الباسط قلفاط، **سياسة الاحتلال الفرنسي اتجاه القضاء الاسلامي في الجزائر مابين 1830-1892م**، إصدرات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،2015م، ص74. [↑](#footnote-ref-1)
2. - أحمد توفيق المدني**: هذه هي الجزائر**، د ط ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة،ص99. [↑](#footnote-ref-2)
3. - القضاء: "الفصل بين الناس في الخصومات حسما لتراعي وقطعا للتنازع الا أنه بالأحكام الشرعية الملتقاة من الكتاب والسنة ". ينظر: نعمان بن عبد الرزاق السامرائي**: النظام السياسي في الإسلام**، ط2 ،الرياض ، 2000، ص 152. [↑](#footnote-ref-3)
4. -محمد العربي الزبيري**: تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1 ، م ك ع ، 1999، ص51 . [↑](#footnote-ref-4)
5. - عبد الحميد زوزو: **تاريخ الإستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا** ، دط ، د م ج ، الجزائر 2009، ص ص71-73 [↑](#footnote-ref-5)
6. ـ **أمين البحث:** هو السيد يون روني مفوض للعمل باسم الإدارة الفرنسية لمدينة عنابة و كل المقاطعات التي تلحقها انتقل بصفة أمين البحث في 20 أوت 1935 الى دوار التريعات ، يبحث في قضايا العقارات و ينظر فيها بمساعدة عمال الإدارة الفرنسية و هم نواب و رؤساء الجماعة من مهامه حل النزاعات حول العقار و تحديد مواريث مدينة عنابة ، ينظر دفتر البحث العام ، رقم 56 ، دوار إيدوغ ، أراض عرش قبيلة التريعات، ص 1 -2 . [↑](#footnote-ref-6)
7. ـ سجل الفرائض، رقم 247 ، المؤرخ 10/04/1945 إلى 17/06/1947، وثيقة مفاصلة، عدد 20، مؤرخة في 12 فيفري 1946 . [↑](#footnote-ref-7)
8. - صباغ ليلى: عنابة اسمها وموقعها وعلاقتها مع العالم المتوسطي حتى الاحتلال الفرنسي ، **مجلة الأصالة** ، عدد 34- 35 ، وزارة التعليم ، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر ، 1976م ، ص 56. [↑](#footnote-ref-8)
9. - شغل ''لاكومب'' منصب رئيس بلدية بونه لمدة19 سنة وفي فيفري 1888م تولى'' جيروم برطانيا '' رئاسة بلدية عنابه وبينه وبين الرئيس الأول. تعاقب خمسة رؤساء لبلدية عنابه حيث مكث كل منهم خمسة سنوات نذكر منهم : ''سليستانبورخوان '' . ينظر: جندلي محمد: **عنابه في سياق التاريخ وعمق الجغرافيا في العصر الحديث**، ج2 ، ط 2، منشورات بونه للبحوث والدراسات ، عنابه ، 2008 ، ص 43. [↑](#footnote-ref-9)
10. - جون مارشي : محضر قضائي لدى محاكم قسنطينة قاطن بحي 47 خط رقم 02 في كرمان رقم 18 بالقرب من الكنيسة ، ينظر

    - Registre de contention date de document, 31, mars ,1913 . [↑](#footnote-ref-10)
11. - إن الأخطاء واللامبالاة الناتجة عن ضباط الحالة المدنية في أثناء ممارستهم لمهامهم أو عند وضع سجلات تستلزم مسؤولياتهم الشخصية لتحمل النتائج التي يعاقب عليها القانون حيث يعاقب ضابط الحالة المدنية على أبسط التهاونات أو الأخطاء وتتفاوت الأحكام بتفاوت الأخطاء ، ينظر : يسمينة زمولي : المرجع السابق ، ص 19. [↑](#footnote-ref-11)
12. - Registre de contention date de document ,16 septembre ,1944 . [↑](#footnote-ref-12)
13. - Registre de contention date de document ,16 septembre ,06 November ,1848 . [↑](#footnote-ref-13)
14. - شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 ـ 1919م**، ترجمة حاج مسعود بلعريبي، د.ط ، ج1، دار الرائد للكتاب ، الجزائر، 2007م، ص 336 . [↑](#footnote-ref-14)
15. - **الجبر**: في العلاقات الزوجية تعتبر من جملة المبادئ التي يقول بها الفقه المالكي فالمذهب يعترف صراحة بحق الرجل في الزواج بفتاة لم تصل بعد سن البلوغ . ينظر : شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1 ، مرجع سابق، ص 422. [↑](#footnote-ref-15)
16. - السجل الأول : من 19 أفريل 1899 إلى 20 فيفري 1900م ، عدد 74 ، وثيقة مؤرخة في 28 ديسمبر 1899م ، ص 202 . [↑](#footnote-ref-16)
17. - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، مرجع سابق ، ص 422 . [↑](#footnote-ref-17)
18. - المرجع نفسه ، ص 423 . [↑](#footnote-ref-18)
19. - إن طبيعة المشاكل الزوجية مردها إلى جهل المرأة التي عاشت في الجهل وأصبحت "زوجة" و "أما" تدير بالجهل حياتها وحياة زوجها وأطفالها مما انعكس سلبا على حياتهم ، "فقصيدة الزواج التاعس" نموذج لصورة الواقع الاجتماعي المتخلف الذي تعيشه =المرأة الجزائرية ، حيث ينتقد الشاعر المرأة التي تخرج لزيارة الأولياء وتهمل شؤون بيتها . ينظر: يمينة بشي: مآثر المرأة الجزائرية ، مرجع سابق . [↑](#footnote-ref-19)
20. - القرآن الكريم سورة البقرة، الآية 229 . [↑](#footnote-ref-20)
21. - سجل رقم 05 وثيقة 111 ، المؤرخة في 06 أفريل 1904 ، ص 198 . [↑](#footnote-ref-21)
22. - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1 ،مرجع سابق، ص 424 . [↑](#footnote-ref-22)
23. ـ من المعلوم أن أسماء المسلمين لا تتضمن تسمية عائلية فيقال عادة علي بن محمد ، ثم أحمد بن علي ... وتشتمل الأسماء المغاربية على خمسة عناصر : التمييز التشريفي ( الحاج ، سيدي ، سي ... ) ثم اسم الشخص ، بعدها النسبة للأب وفي بعض الأحيان يرفق الاسم بتمييز عائلي في النبالة الدينية أو العسكرية وأخيرا النسبة إلى مكان الولادة مثلا ( العنابي أو الوهراني )ويرفق بالنسبة إلى الحرفة . ينظر شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1 ، مرجع سابق ، ص332 . [↑](#footnote-ref-23)
24. ـ السجل الثاني : 22 أوت 1900 إلى 24 مارس 1901 م عدد 776 العقد المؤرخ : 26 ـ 09 ـ 1901 ، [↑](#footnote-ref-24)
25. - فاطمة الزهراء قشي، أسماؤنا في قرنين : ينظر : مصطفى الأشرف ، المسار والأعمال ، المرجع ، تقديم عمر لرجان ، دط ، دار القصبة ، الجزائر ، 2006 ، ص 93 . [↑](#footnote-ref-25)
26. ـ صدر في سنة 1848 قانون يعتبر عدم التصريح بالولادة مخالفة يطبق عليها العقوبات المسلطة في فرنسا وهذا بالنسبة للأهالي الواقعين مباشرة تحت الإدارة الفرنسية . ينظر : شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1 ، مرجع سابق ، ص 333 . [↑](#footnote-ref-26)
27. ـ هند قديد، دور المرأة أثناء الثورة **، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة ،** ط2 ، دار هومة ، الجزائر، 2007 ، ص 174 . [↑](#footnote-ref-27)
28. ـ سجل الفرائض ، رقم 247 ، المؤرخ في 10 / 04 / 1945 م إلى 17 / 06 / 1947 ، وثيقة مؤرخة في 21 ـ 02 1946 م . [↑](#footnote-ref-28)
29. ـ الباش عدل : يعينهم الوالي العام كما يعين القضاة ويختارهم من بين عدول المحاكم ، ويشترط فيهم ما يشترط في القضاة من الشهادات والباش عدل هو نائب القاضي وله كل السلط وعند توليه منصبه ينطق باليمين أمام المحكمة الفرنسية باليمين التي يحلفها القاضي . ويكون الباش عدل في المحاكم الملحقة هو رئيسها . ينظر: أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، د ط ، دار البصائر ، الجزائر، 2002م، ص454 . [↑](#footnote-ref-29)
30. ـ دفتر البحث العام ، رقم 56 ، وثيقة عدد 39 ، مؤرخ في 30 ديسمبر 1930 ، ص 18 . [↑](#footnote-ref-30)
31. ـ سجل التنافيذ 21 / 12 / 1944 إلى 07 / 10 / 1946 ، وثيقة 8 ـ 9 المؤرخة في 12 / 02 / 1946 . [↑](#footnote-ref-31)
32. ـ عامل العمالة أو البريفي : يعين محافظ العمالة بمرسوم من رئيس الجمهورية ، بتقديم اقتراح من طرف وزير الحربية وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي المؤرخ في 16 ديسمبر 1848 . ينظر : محمد العربي سعودي: **المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر : الولاية ، البلدية 1516 ـ 1962م**، د.ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006م، ص 160 . [↑](#footnote-ref-32)
33. ـ المقصود بسهام الدخان هنا هو التبغ ، بدأ الاهتمام به في سهل عنابة منذ القرن 19م وهو نبات لا يمكن استهلاكه بشكل مباشر يعود أصله إلى جزر الأنتيل بأمريكا الوسطى نقل إلى أوربا في القرن 16 م وزاد إنتاجه في عنابة بالمساعدات المالية التي قدمتها الادارة الفرنسية عن طريق تعاضدية الطابكوب المؤسسة سنة 1921 م . ينظر: سعيد دحماني ، **من هيبون بونة إلى عنابة** ، دط ، دار الهدى ، الجزائر، 2002م، ص 18. [↑](#footnote-ref-33)
34. ـ سجل التنافيذ 23 مارس1951 إلى 30 جوان 1965 : وثيقة 22 مارس 1954 ، ص 166 . [↑](#footnote-ref-34)
35. - وثيقة 28 ديسمبر 1899 ، رقم الوثيقة 741 [↑](#footnote-ref-35)